

يدل على الزمان الماضي قلت ان الزمان الماضي
ظرف لمتعلق النسبية وهو موجود فيه لا النسبية فانه
ظرف لنفسها لا لوجودها العاشر ان كان لما دل
على ظرف التقييم كان ينبغي ان يتأخر عن التقييم
فلا يبيح مصدرها وكان قلت لانه ان فرض الاصلي
بمذاستعمال لليسول لا يبيح تمكن المتعلق بصفة وان
كان له دلالة على الظرفية فتمتد لاعتبار الباعث
القوي فان قلت لا شك ان التقييم قيد داخل به
الكون الخصوصي فامعني قولهم كان قيد للتقييم
بااعتبار دلالة على الزمان الماضي في التوقف بين
المعتول والمنقول قلت اول الاصل في مباحثه لا
الاغلا حوا المتعلق لا العقل وثانيا ان كون كان
قيد التقييم باعتبار التسميت والمال وكون التقييم
قيد كان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما
فان قلت اذا كان التقييم قيد كان ينبغي ان يقيد
بدون ذلك لان القيد لتربية التباينة لا لتقييمها
قلت انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لا فادة
متعلق المرصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا
كما في افعال القلوب الحادي عشر ان كان اذا كان
بمعنى وجود تكون من الفعل التام واذا كان دالا
على كون زيد قائما تكون من الافعال الناقصة فمعنى
التوجود حاصل فيهما في السريخ جعل اجدهما تاما
دون الاخر الجواب ان التامل الصادق في بعضهما
يسلط على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة
الوجود اليه في حفظه ثم تقدم به والثاني يدل

على

على تغلظ زيد بالتقييم فلا يثبت زيد ووجهه فيكون
ناقضا واما التقييم الوجودي فمعلوم مما سبق
الثاني عشر ان التقييم المختلف في اتمه فعل او حرف
فهل يرجع الي التقييم العقل او يمكن التزمج بالمحل
على الصواب الجواب ان التقييم المتبادر من
كلامهم يرجع الي التفسير ولكن المختار هو الحرف
ان اعتبار التقييم الاصلي في دلالة الفعل على
معناه والا فهو الفعل بلا شبهة قال شيخنا نعم انه
به هذا بعض ما سيج في هذا المقام واصله في العلم
قايده من سولات شيخنا العلامة الكاشاني
رحمته تعالى قال رحمه الله اما بعد فان
مثل زيد قائم ابحاثا مائة وثلاثة عشر الاولى
ان سبب اجزاء التسمية اللغوية جزاء الثاني
ان سبب الوضع والعلم به الثالث ان اجزاء
العملية جزاء اخران ولها اسباب ايضا الرابع
ان المحسن لا يصرف في النسبة احوالها لجزئها
لعدم العادة في هذا الخامس ان العقل يتصرف في
ذم له لخدمته عليه فلا بد ان كان الخارج بسببها
وجاذا ان يكون الذهب موصفا لسادس ان اعتبار
الركب مطابقتا بسبب الخارج السابع سبب الكمال
تمكن العقل من ذلك الثامن ان سبب المنع كون
غير متعلق في العقل ونوع الوجود ايضا فيكون
السبب من بلج الاجتماع والافراق معا كان
حقيقيا او اعتباريا التاسع ان وقوع النسبة الذهبية
غير معتولة وان كانت كسابقتها لكون الخارج